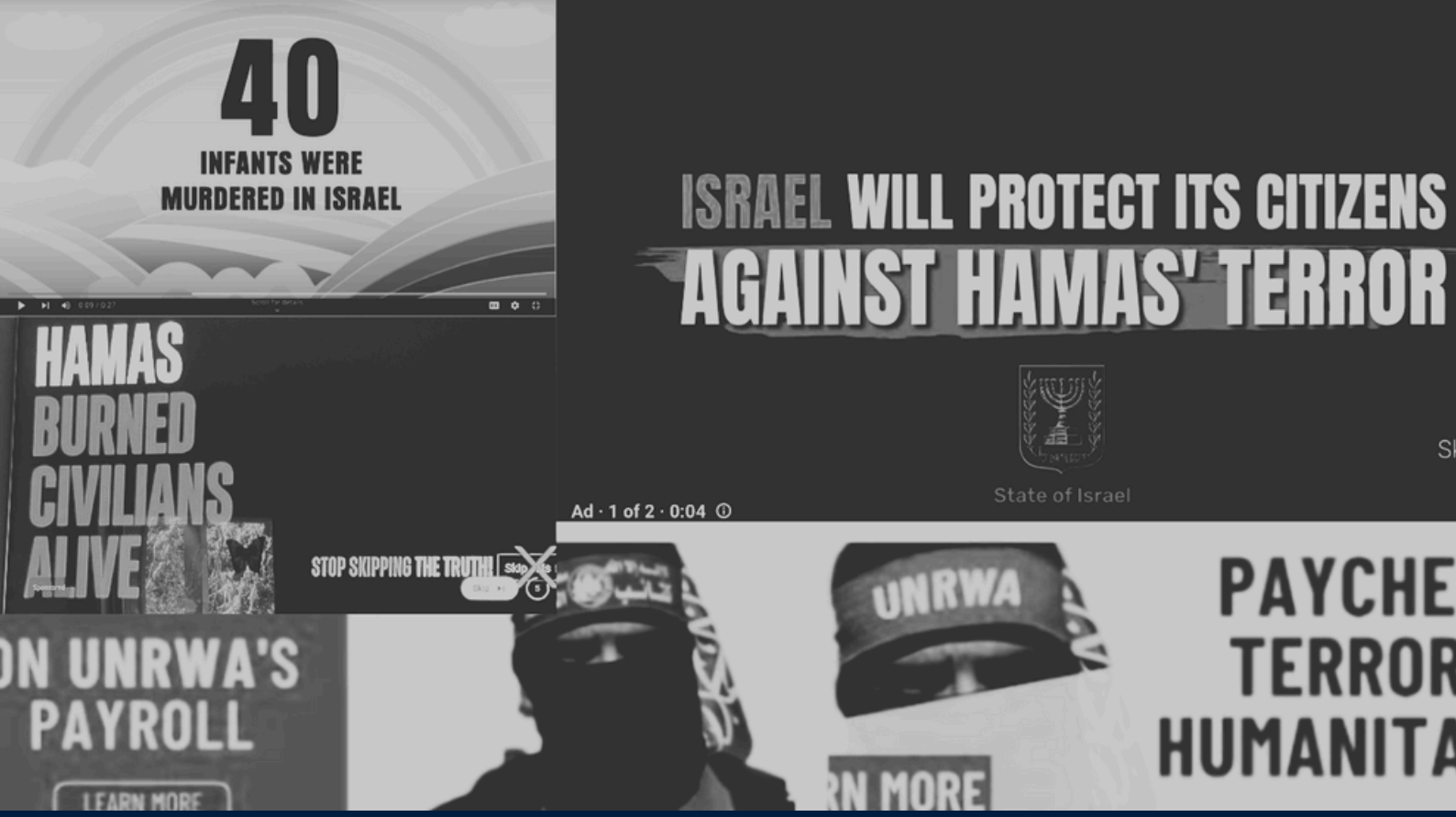

الإعلانات المضللة كسلاح:
كيف تُنكر الدعاية المموّلة من دولة الاحتلال جرائم الحرب

تقرير أب 2025

شاهد
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

على مدى عقود، شكّلت الدعاية التي ترعاها دولة الاحتلال جزءًا لا يتجزأ من الآلة الإسرائيلية لحماية منظومة الاحتلال من المساءلة. تعمل هذه الدعاية على مستويات متعددة: فهي تنكر الانتهاكات الموثقة لحقوق الإنسان، وتشوه السياقين التاريخي والسياسي، وتعرض صورة مصطنعة بعناية لإسرائيل على أنها دولة ديمقراطية ملتزمة بسيادة القانون. وقد صُمِّمت هذه السرديات بالأساس لتلقى صدى لدى الجماهير الغربية، نظرًا للدور الحاسم الذي تؤديه حكوماتها ووسائل إعلامها في تشكيل الاستجابة الدولية تجاه ممارسات إسرائيل.

لقد كشفت الحرب الجارية على غزة حدود هذه التكتيكات. ففي عصر تُوثّق فيه الفظائع بالصوت والصورة مباشرةً على الهواء، وتُنشر فورًا، وتصبح متاحة على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بات التحكم في السردية أكثر صعوبة بكثير. إنّ المشاهد الصادمة لعمليات القتل الجماعي، والدمار واسع النطاق، والتجويع الممنهج، قد قوّضت قدرة إسرائيل على التمسك بإنكار معقما ترتكبه من جرائم. ومع ذلك، ضاعفت الحكومة الإسرائيلية جهودها، مسخّرة موارد هائلة لمواجهة هذه الأدلة الموثقة عبر نشر معلومات مضللة، وشن حملات تشويه ممنهجة، وإطلاق مبادرات إعلامية تمولها الحكومة.

ويتجلى ذلك في إنكار المجاعة في غزة، وشن هجمات إعلامية عدائية ضد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والتشهير بمسؤولي الأمم المتحدة مثل المقررة الخاصة فرنشيسكا ألبانيزي، فضلًا عن ترسيخ مزاعم باطلة تربط وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بحركة حماس.

ومن خلال تحليل هذه الجهود الممنهجة في نشر المعلومات المضللة، يسلّط هذا التقرير الضوء على كيفية عمل الدعاية التي ترعاها دولة الاحتلال كامتداد مباشر لاستراتيجياتها السياسية والعسكرية الأوسع—لتخدم ليس فقط في طمس الحقيقة، بل أيضًا في عرقلة العدالة، وتقويض شرعية المؤسسات الدولية، وضمان استمرارية الأمر الواقع القائم على الاحتلال.

إنكار المجاعة

في 22 آب/أغسطس، أعلنت منظومة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، وهي هيئة أممية، وقوع المجاعة في غزة، مؤكدة أن ظروف المجاعة ستنتقل من محافظة غزة إلى محافظتي دير البلح وخان يونس خلال الأسابيع المقبلة.[1]

[1] GAZA STRIP: Famine confirmed in Gaza Governorate, projected to expand | IPC - Integrated Food Security Phase Classification

وبحلول 27 آب/أغسطس، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الجوع منذ بدء الحرب الإسرائيلية 313 حالة، من بينهم أكثر من 117 طفلًا.[32]فيما حذرت الأمم المتحدة من "جوع كارثي" في غزة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأن "كامل سكان قطاع غزة، البالغ عددهم أكثر من مليوني شخص، يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي، وأن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص لم يتناول الطعام لأيام، في حين أن 80% من الوفيات المبلغ عنها بسبب الجوع هم من الأطفال".

ومع ذلك، أطلقت إسرائيل رسميًا حملة إعلامية تزعم أن صور الأطفال الذين يعانون سوء التغذية مُفبركة وأن سبب هزال الأطفال تعود إلى أمراض لا إلى المجاعة. إذ نشر الحساب الرسمي لدولة إسرائيل على منصة (X) منشورًا زاعمًا أن "أكذوبة المجاعة" انتشرت بشكل "فيروسي"، وأن "مرض طفل ما تم تحويره إلى دعاية". كما بث الحساب مقطع فيديو يزعم أن الأطفال الذين ظهروا في وسائل الإعلام العالمية بوصفهم يعانون الجوع وسوء التغذية هم في الحقيقة مرضى يعانون من أمراض أخرى، مثل "التليف الكيسي". وقد عُرض هذا الفيديو نفسه كإعلان مدفوع على منصة "يوتيوب" للمستخدمين في أوروبا.

كما رعت الحملة الإسرائيلية موادًا مصوّرة مُولدة بالذكاء الاصطناعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي تزعم فبركة حماس للهجمات، وتدّعي وجود مساعدات إنسانية إسرائيلية واسعة النطاق في غزة لم يثبت وجودها.

وقد وجدت هذه السردية دعمًا من وسائل إعلام موالية لإسرائيل. ففي تقرير نشرته صحيفة *نيويورك تايمز* حول حالة الطفل الغزّي "محمد زكريا المتوّق"، الذي شُخّص بسوء تغذية حاد. ذكرت الصحيفة لاحقًا بعد نشر التقرير أن الطفل "كان يعاني أيضًا من مشكلات صحية سابقة"، بما يتماشى مع الزعم الإسرائيلي بأن سوء التغذية الحاد والمجاعة الجماعية التي يعاني منها الفلسطينيون ليست السبب الرئيس لحالات الوفاة الموثقة.

كما ظهرت إعلانات على الإنترنت تُظهر مطاعم ومهرجانات وأسواقًا غذائية تعود صورها إلى أعوام 2021 و2022، أي قبل الحرب على غزة، لتدّعي أن هذه المشاهد حديثة وتشكل "دليلًا على أن الجوع مجرد أكذوبة، وأن هذا هو الواقع في غزة".

[2] Director General of the Ministry of Health in Gaza: Nothing has changed after the declaration of famine, and we are awaiting mass deaths, HYPERLINK "https://www.aljazeera.net/news/2025/8/27/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%a9-%d8%a8%d8%ba%d8%b2%d8%a9-%d9%84%d8%a7-%d8%b4%d9%8a%d8%a1"Al Jazeera , last visited 27-8-2025

إعلانات ممولة من الدولة لنشر الدعاية الإسرائيلية

استهداف المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

في حزيران/يونيو 2025، عرضت وسائل إعلام دنماركية، عبر إعلانات غوغل، مواد مؤيدة لإسرائيل تموّلها وكالة الإعلانات الحكومية الإسرائيلية. وقد تضمنت هذه المواد المصوّرة هجومًا مباشرًا على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بسبب إصداره مذكرات توقيف، من دون أي ذكر للجرائم المرتكبة في غزة.[4]

استهداف فرانشيسكا ألبانيز

عقب إعلان الولايات المتحدة فرض عقوبات على المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، كشفت وسائل إعلام إيطالية عن أن الحكومة الإسرائيلية موّلت عبر غوغل إعلانات لتشويه سمعتها. هذه الحملة سيطرت على نتائج البحث المتعلقة باسمها لتوجّه المستخدمين نحو مواقع فرعية حكومية إسرائيلية تعرض اتهامات ضدها بانتهاك مبادئ الحياد والنزاهة المهنية. كما تضمنت اتهامات لها بـ "التواصل المتكرر مع حركة حماس".

وقد جاءت هذه الحملة بعد أن قدّمت ألبانيزي تقريرًا في 30 حزيران/يونيو إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أدانت فيه تورط شركات تكنولوجيا أمريكية كبرى في دعم العمليات العسكرية الإسرائيلية، ووصفت الاقتصاد الإسرائيلي بأنه قائم على "الاحتلال غير المشروع، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية".”[5]

الربط بين الأونروا وحماس

إلى جانب الاتهامات الرسمية التي طالت وكالة الأونروا وموظفيها بالمشاركة في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، موّلت الحكومة الإسرائيلية حملات إعلامية تُظهر مسلحين مقنّعين يرتدون شعارات كل من حماس والأونروا. وأحالت هذه الصور مباشرة إلى موقع حكومي يشرح مزاعم ضد الوكالة.

كما ظهرت إعلانات للمقيمين في أستراليا تحمل شعارات مثل: "رواتب للإرهابيين أم مساعدات إنسانية؟" وأخرى تقول: "الأونروا لديها بدائل، ويجب استبدالها".

[4] “Israeli state-funded ads on Danish media platforms stir controversy”, TRT Global, last visited 13-8-2025
[5] Italian investigation reveals Israel used digital propaganda to target Francesca Albanese, The New Arab, last viewed on 25-8-2025

وانتشرت هذه الإعلانات بلغات متعددة منها الألمانية والإيطالية والفرنسية والإسبانية.[6]

إن هذه الحملات لا تعرقل فقط عمل الوكالة وتمس بسمعتها، بل تعرض كذلك حياة موظفيها للخطر، وخاصة أولئك العاملين في الخطوط الإنسانية الأمامية.

تخدم هذه الجهود الدعائية غرضين مزدوجين: التأثير على الرأي العام العالمي، واستباق أو تقويض الإجراءات القانونية والسياسية التي قد تؤدي إلى محاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهذه الحملات ليست عشوائية، بل هي مُحكمة التنظيم ومُصممة بعناية لاستهداف أفراد ومؤسسات وسرديات أساسية تتحدى حالة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل."

الرقابة وسط التضليل الإعلامي

في الوقت ذاته الذي تُضخّم فيه الدعاية الإسرائيلية الرسمية عبر المنصات الإعلامية والرقمية، يجري تقييد المحتوى الفلسطيني بشكل منهجي. فقد قامت شركات التواصل الكبرى—بما في ذلك "ميتا" و"غوغل" و"إكس"—بفرض رقابة متكررة على الأصوات الفلسطينية، شملت حذف توثيقات لجرائم حرب، وتعليق حسابات صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وحجب وسوم متعلقة بغزة. إن هذا الخلل في التوازن لا يتيح فقط انتشار الدعاية الإسرائيلية، بل يسهم أيضًا في إسكات الشهادات الفلسطينية، وطمس الجرائم المرتكبة، وحرمان المجتمعات المتضررة من رواية واقعها. وهكذا، فإن الجمع بين تمكين التضليل المدعوم من الدولة وقمع المحتوى الفلسطيني يؤدي إلى خلق منظومة معلوماتية مشوّهة تحمي الجناة من المساءلة وتنتهك حق الجمهور العالمي في الوصول إلى الحقيقة.

[6] Google ads linking UNRWA with Hamas appear on Australian news websites as part of a global campaign, ABC News, last visited 25-8-2025

الخاتمة

تُظهر الأدلة الواردة في هذا التقرير أن الدعاية الإسرائيلية الرسمية ليست مجرد حملة إعلامية موازية، بل هي عنصر جوهري ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى إدامة الاحتلال، وحجب الجرائم، ومنع المساءلة. فمن خلال إنكار المجاعة، واستهداف المؤسسات الدولية ومسؤوليها، ومحاولات نزع الشرعية عن الأونروا، توظف إسرائيل التضليل كسلاح حرب. وهذه الحملات مصممة ليس فقط للتأثير في الرأي العام العالمي، بل أيضًا لإضعاف الآليات القانونية والسياسية التي يمكن أن تقيّد أو تفرض عقوبات على ممارسات إسرائيل.

غير أن حدود الدعاية في العصر الرقمي باتت أكثر وضوحًا. فرغم الموارد الضخمة المرصودة لحملات التضليل، فإن سرعة تداول الأدلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتقارير المستقلة، وشهادات المنظمات الإنسانية، قلّصت من قدرة إسرائيل على التحكم الكلي بالرواية. ومع ذلك، فإن الضرر الذي أحدثته هذه الحملات—سواء على المؤسسات الدولية أو العاملين الإنسانيين أو مسار العدالة—يبقى بالغًا ويستدعي تدابير عاجلة للتصدي له.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الالكتروني www.pahrw.org

للاستفسار حول هذه الورقة، يرجى التواصل مع الباحثة القانونية إيمان سبع أعين eman.sabaayoun@pahrw.org